

مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي

د. رفيف يونس المصري

رمضان 1434هـ

تموز 2013م

2013/7/21م

مقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،

فإن هذا الموضوع مهم للطلاب والباحثين والمجتمع، وقد كتب فيه الكثير، لكن الكتابة فيه في الاقتصاد لا تزال قليلة، وفي الاقتصاد الإسلامي أقل. أرجو أن يجد القارئ في هذا الكتاب الدراسي ما يعينه على التفكير والتعبير والبحث. وقد ضمنته مباحث لا توجد في الكتب الأخرى. ولم أقصره على الاقتصاد ولا على الاقتصاد الإسلامي، بل جمعت فيه بينهما.

أي كتاب يصنف في مناهج البحث وكتابة البحوث لا بد من أن يراعي قدر الإمكان في هذا الكتاب ما يقوله صاحبه وغيره من المؤلفين في كتب البحث العلمي ومناهجه. وكل عالم قد يجيد شيئاً ولا يجيد آخر. فمن المؤلفين من أحسنوا تصميم الكتاب، وأحسنوه من الجانب الفني، ولكن كتابهم جاء ضعيفاً من جانب اللغة والنحو والإملاء وعلامات الترقيم! ولم يكلوا أمر التصحيح إلى غيرهم.

يمكن للقارئ أو الباحث الناشئ أن يستفيد من النظر في الكتاب، لكي يقف عملياً على ما قلناه نظرياً من ضرورة مراعاة قواعد الكتابة الفنية والشكلية، فيمكن أن ينظر في عنوان الكتاب ومتمته وهوامشه ومراجعته وغير ذلك من أمور.

حاولت أن يكون الكتاب واضحاً، وألا أستكثر من التفاصيل التي محلها علم الإحصاء، حيث يتم التوسع في الجوانب الإحصائية من العينات وأنواعها ومقاييس التشتت والانحراف المعياري وغير ذلك من الأمور التي تلتبس في كتب الإحصاء. كما حاولت بالمقابل ألا يقتصر الكتاب على المسائل الشكلية للبحث، دون بيان المناهج العلمية ومباحث أخرى يراها القارئ في ثنايا الكتاب.

وأخيراً فإن أفضل طريقة لتعلم فن إعداد البحوث هي أن يتعلم الباحث ذلك عملياً بالتجربة. فهل نتعلم الحج على الورق، أو قيادة السيارة من خلال الكمبيوتر؟! ويجب أن يعلم الباحث بأنه عندما ينشر رسالته أو بحثه أو كتابه فإنما يعرض عقله على العلماء والقراء. قال الراغب الأصفهاني (-508هـ): «عرضُ بناتِ الصلْبِ على الخُطَّابِ أسهلُّ من عرضِ بناتِ الصدرِ على الألبابِ»! (1)

(1) نقلاً عن كتاب المنهاج في تأليف البحوث لمحمد التونجي.

الفصل الأول

مقدمات

الفكر:

قال الغزالي (-505هـ): «اعلم أن معنى الفكر هو إحضار معرفتين في القلب، ليستثمر منهما معرفة ثالثة (...). وفائدة التفكير تكثير العلم، واستجلاب معرفة ليست حاصلة (...). والمعارف إذا اجتمعت في القلب، وازدوجت على ترتيب مخصوص، أثمرت معرفة أخرى. فالمعرفة نتاج المعرفة، فإذا حصلت معرفة أخرى، وازدوجت مع معرفة أخرى، حصل من ذلك نتاج آخر! وهكذا يتمادى النتاج، وتتمادى العلوم، ويتمادى التفكير إلى غير نهاية! وإنما تتسدد طرق زيادة المعارف بالموت أو بالعوائق. هذا لمن يقدر على استثمار العلوم، ويهتدي إلى طريق التفكير. وأما أكثر الناس فإنما منَعوا الزيادة في العلوم، لفقدهم رأس المال، وهو المعارف التي بها تُستثمر العلوم، كالذي لا بضاعة له، فإنه لا يقدر على الربح؛ وقد يملك البضاعة، ولكن لا يحسن صناعة التجارة، فلا يربح شيئاً»⁽¹⁾.

(1) الغزالي، إحياء 363/4.

العلم:

قال الغزالي (-505هـ): «العلم هو معرفة الشيء على ما هو به»⁽¹⁾. «العلوم (...) تنقسم إلى ما هو محمود، وإلى ما هو مذموم، وإلى ما هو مباح. فالمحمود ما ترتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب، وذلك ينقسم إلى ما هو فرض كفاية، وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة. أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يُستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالطب إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان، والحساب فإنه ضروري في المعاملات وقسمة الوصايا والمواريث وغيرهما (...). فلا يتعجب من قولنا إن الطب والحساب من فروض الكفايات، وكذلك أصول الصناعات»⁽²⁾.

(1) إحياء 26/1.

(2) نفسه، 15/1.

«اشتغل بفروض الكفايات وراع التدريج فيها، فابتدئ بكتاب الله تعالى، ثم بسنة نبيه ﷺ، ثم بعلم التفسير وسائر علوم القرآن (...)، ثم اشتغل بالفروع، وهو علم المذهب من علم الفقه دون الخلاف، ثم بأصول الفقه، وهكذا إلى بقية العلوم، على ما يتسع له العمر، ويساعد فيه الوقت. ولا تستغرق عمرك في فن واحد منها طلباً للاستقصاء؛ فإن العلم كثير والعمر قصير (...)! فاقصر من شائع علم اللغة على ما تفهم منه كلام العرب وتتنطق به، ومن غريبه على غريب القرآن وغريب الحديث، ودع التعمق فيه، واقتصر من النحو على ما يتعلق بالكتاب والسنة، فما من علم إلا وله اقتصار واقتصاد واستقصاء» (1).

« وفي البلد فروض كفايات مهمة لا قائم بها (...)، ولا يخلو بلد من جملة الفروض المهمة (...)، وأقربها الطب، إذ لا يوجد في أكثر البلاد طبيب مسلم! » (2).

(1) نفسه، 35/1.

(2) نفسه، 38/1.

على طالب العلم: «أن لا يدعَ (...) فناً من العلوم المحمودة، ولا نوعاً من أنواعه إلا وينظر فيه نظراً يطلع به على مقصده وغايته. ثم إن ساعده العمر طلب التبحر فيه، وإلا اشتغل بالأهم منه واستوفاه، وتطرف من البقية؛ فإن العلوم متعاونة، وبعضها مرتبط ببعض (...). وأن لا يخوض في فن من فنون العلم دفعة (واحدة)، بل يراعي الترتيب، ويبتدئ بالأهم؛ فإن العمر إذا كان لا يتسع لجميع العلوم غالباً، فالحزم أن يأخذ من كل شيء أحسنه (...). وأن لا يخوض في فن حتى يستوفي الذي قبله؛ فإن العلوم مرتبة ترتيباً ضرورياً، وبعضها طريق إلى بعض، والموفق من راعى ذلك الترتيب والتدرج (...). وأن يعرف السبب الذي به يدرك أشرف العلوم، وأن ذلك يراد به شيان: أحدهما شرف الثمرة، والثاني وثاقة الدليل وقوته، وذلك كعلم الدين وعلم الطب؛ فإن ثمرتهما الحياة الأبدية، وثمرتهما الآخر الحياة الفانية، فيكون علم الدين أشرف، ومثل علم الحساب وعلم النجوم؛ فإن علم الحساب أشرف لوثاقته أدلته وقوتها. وإن نُسب الحساب إلى الطب كان الطب أشرف باعتبار ثمرته، والحساب أشرف باعتبار أدلته، وملاحظة الثمرة أولى. ولذلك كان الطب أشرف، وإن كان أكثره بالتخمين»⁽¹⁾.

(1) نفسه، 46/1.

« قال سفيان الثوري: يهتَف العلم بالعمل، فإن أجابه وإلا ارتحل. وقال ابن المبارك: لا يزال المرء عالمًا ما طلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل»! (1).

الشك المنهجي:

مرّ الغزالي في حياته بمرحلة، شكّ فيها بكل العلوم التي تلقاها، حسية كانت أو عقلية. ولكنه لم يتوقف عند شكّه هذا، بل اتخذ منه طريقًا إلى العلم واليقين. يقول الغزالي: «الشكوك هي الموصلة إلى الحق، فمن لم يشكّ لم ينظر، ومن لم ينظر لم يُبصر، ومن لم يُبصر بقي في العمى والضلال»! (2). ويقول أيضًا: « العلم هو الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافًا لا يبقى معه ريب، ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم (...). فإني إذا علمتُ أن العشرة أكثر من الثلاثة، فلو قال لي قائل: بل الثلاثة أكبر، بدليل أنني أقلب هذه العصا ثعبانًا، وقلبها، وشاهدتُ ذلك منه، لم أشكّ بسببه في معرفتي، ولم يحصل مني إلا التعجب من كيفية قدرته عليه. فأما الشكّ فيما علمتُه فلا. ثم علمتُ أن كل ما لا أعلمه على هذا الوجه، ولا أتيقنه هـذا

(1) نفسه، 53/1.

(2) الغزالي، ميزان العمل، ص 137.

النوع من اليقين، فهو علم لا ثقة به، ولا أمان معه. وكل علم لا أمان معه فليس بعلم يقيني» ⁽¹⁾. كذلك الاقتصاديون وغيرهم يعرفون العلم بأنه ما لا يختلف عليه اثنان.

أثبت الكاتب الفرنسي شارل شومان أن رونه ديكارت René Descartes (1596-1650م) أخذ كثيراً من الغزالي، وهناك عبارات متشابهة بين رسالة الغزالي: "المنقذ من الضلال" ورسالة ديكارت: "الأسلوب و التأملات" ⁽²⁾. من كتب ديكارت: مقالة الطريقة (المنهج)، تأملات، الأهواء، القواعد لهداية العقل ... كان ديكارت كثير الشكوك في علوم زمانه، لا يثق إلا بالرياضيات، وكان معجباً بها لما في حججها من يقين وبداهة. وكان يريد أن يرفع الفلسفة بواسطة المنهج إلى مرتبة العلم ذي القواعد المضبوطة.

(1) الغزالي، المنقذ من الضلال، ص 82.

(2) الرافعي، تحت راية القرآن، ص 239؛ ودمشقية، أبو حامد الغزالي، ص 42.

هناك أوجه شبه بين الغزالي وديكارت، فكل منهما عاش 52 عامًا ميلاديًا، وكل منهما كان مؤمنًا وصوفيًا، يحبّ العزلة، وكان كثير الشكوك في علوم زمانه، وهما متقاربان في الثقة بالرياضيات. من أقوال ديكارت: «إن الحواس تخدعنا إذا طلبنا منها أكثر مما تستطيع أن تعطيه، أو أن نطلب من حاسة ما أن تطلعنا على شيء هو من اختصاص الحواس الأخرى»⁽¹⁾. وكان يقول: «العقل أعدل الأشياء توزعًا بين الناس، لأن كل فرد يعتقد أنه قد أوتي منه ما يكفي»⁽²⁾. ويقول أيضًا: «إن القليل الذي تعلمته حتى الآن ليس شيئًا يُذكر بالنسبة إلى ما أجهله»⁽³⁾. ويقول: «يجب علي أن أقدم بجدّ، مرة واحدة في العمر، على تخليص نفسي من الآراء التي تلقيتها في الماضي، وأن أعاد البحث من أساسه، إذا أردت إقامة شيء ثابت وراسخ في العلوم»⁽⁴⁾.

(1) ديكارت، مقالة في الطريقة، ص 39 و132؛ وقارن الغزالي في كتاب فلاسفة العرب، ص88.

(2) ديكارت، ص 70؛ وقارن الغزالي في الإحياء 51/1.

(3) ديكارت، ص 203.

(4) ديكارت، التأملات، نقلًا عن مقدمة مقالة الطريقة، ص 36.

الشك هو تردد بين نقيضين، لا رجحان لأحدهما على الآخر. فإذا رجح على الآخر سمي الراجح ظناً. ولهذا فإن ما فعله بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي من ترجمة كلمة Uncertainty بالشك هو خطأ، لأن معناها في الحقيقة الظن أو عدم التأكد. هناك آية واحدة جمعت بين الشك والظن واليقين، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ، وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ النساء 157.

ورد لفظ الشك في القرآن 15 مرة، وكلها تقريباً في معرض الشك الإيماني، كقوله تعالى على لسان هؤلاء الشاكّين: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٌ﴾ هود 110، أي من كتاب موسى عليه السلام. أما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ يونس 94، فهذا يفيد الشك المنهجي الموصل إلى العلم.

وورد لفظ الريب 36 مرة لتأكيد أركان الإيمان (بالله ورسله وكتبه والموت واليوم الآخر). لكن قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ البقرة 23، فهذا من الشك المنهجي.

كذلك لفظ المِرية، ورد 18 مرة، من ذلك قوله: ﴿الحق من ربك فلا تكونن من المُمترين﴾ البقرة 147.

هناك آية في هذا الباب يستفاد منها لفظ الشك دون التصريح به. قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبينوا﴾ الحجرات 6 ، وفي قراءة: (فتتَبَّتوا)، أي فشكوا، ولا سيما إذا كان صاحبُ النبأ أو الشهادة معروفاً بفسقه، أي فشكوا لأجل أن تتبينوا وتتأكدوا. فهذا شك منهجي. والمعلوم أن المؤمن، ولا سيما إذا كان باحثاً، ليس سريع التصديق، ولا يصدق كل ما يسمع أو يقرأ أو يقال له، بل إنه يغوص وراء الظواهر، ويضع الفروض والاحتمالات، ويتحقق منها، للوصول إلى العلم أو النفي أو الإثبات، بكل دقة وموضوعية وتجرد، حتى يقف على الحقائق، ولا يُخدع بالشكليات والحيل والادعاءات والمزاعم والمغالطات. وقد يحتاج الإنسان ولو لمرة واحدة في حياته أن يتأكد من موروثاته ومألفاته وأحكامه، كما قال ديكارت.

حرص علماء المسلمين على الإضافة العلمية:

يقول الجويني (-478هـ): «خصلة أحاذرها في مصنفاتي وأتقيها، وتعافها نفسي الأبية وتجتويها (= تكرها)، وهي سرد فصل منقول، عن كلام المتقدمين مَقول. وهذا عندي يتنزل منزلة الاختزال والانتحال، والتشيع لعلوم الأوائل، والإغارة على مصنفات الأفاضل. وحق على كل من تتقاضاه قريحته، تأليفاً وجمعاً وترصيفاً، أن يجعل مضمون كتابه أمراً لا يُلفى في مجموع، وغرضاً لا يُصادف في تصنيف. ثم إن لم يجد بداً من ذكرها، أتى به في معرض التذرع والتطلع إلى ما هو المقصود والمعمود».

« كم فيه [في كتابه الغياثي] من عقد في مشكلات فضضتها، وأبكار من بدائع المعاني افتضضتها» (1)

أمانة علماء المسلمين في نقل أفكار خصومهم:

كان الغزالي (-505هـ) على سبيل المثال أميناً في نقل أفكار خصومه، وقد قيل إنه كان أبلغ منهم في التعبير عنها، كما فعل في كتابه "مقاصد الفلاسفة"، وفي كتابه "المنقذ من الضلال"، حيث عبّر عن مقولة إحدى الفرق بقوله: «الحق مُشكل، والطريق متعسر، والاختلاف فيه كثير، وليس بعض المذاهب أولى من بعض، وأدلة العقول متعارضة، فلا ثقة برأي أهل الرأي،

(1) الجويني، الغياثي، ص 164 و 170.

والداعي إلى التعليم متحكّم لا حجة له، فكيف أدع اليقين بالشك؟! (1). حتى إن البعض اتهمه بأنه يسعى لهم، ويحسنّ مقولاتهم ويقوّيها ويلخصها. أما هو فقد كان يرى أنه لا يمكن الردّ عليها، قبل فهمها وترتيبها والأمانة في عرضها وإشعار الخصم بفهمها بدقة.

العلوم النقلية والعلوم العقلية:

العلوم النقلية هي العلوم التي تعتمد على النصوص الشرعية: القرآن والسنة، كعلوم العقائد والعبادات. أما العلوم العقلية فهي التي تعتمد على العقل، كالفيزياء والكيمياء والرياضيات. والعلوم الشرعية منها ما يعتمد على النقل والعقل، مثل المعاملات المالية، وأصول الفقه، لا سيما القياس. أما العلوم الاقتصادية عندنا فهي تعتمد على النقل والعقل معاً. (2)

العلوم الأساسية:

العلوم الأساسية (العلوم البحتة): الأحياء والفيزياء والكيمياء (لا تدخل الهندسة). على القارئ ألا يتوقع تعاريف جامعة مانعة، فالأمر لا يعدو

(1) الغزالي، المنقذ، ص 155.

(2) راجع في النقل والعقل، والعقل التجريبي، كتابي عن الفكر الاقتصادي الإسلامي،

التقريب في هذا الموضع والمواضع الأخرى التي يجري فيها الكلام عن أنواع العلوم وأنواع البحوث وأنواع المناهج.

العلوم الدقيقة:

العلوم الدقيقة هي العلوم القائمة على التعبير الكمي (الرياضيات والفيزياء). أما العلوم الاقتصادية فتدخل في العلوم التقريبية. ومن فروع العلوم الاقتصادية ما يعتمد على الرياضيات والإحصاء والأساليب الكمية، كالاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي. وتختلف البحوث العلمية في مناهجها ونتائجها باختلاف العلوم. ولهذا السبب نتعرض لأنواع العلوم، وهناك سبب آخر، وهو الرغبة في التعريف بموقع العلوم الاقتصادية من سائر العلوم.

العلوم النظرية والعلوم التطبيقية:

العلوم النظرية: كالتاريخ، والفلسفة، والأدب. العلوم التطبيقية هي العلوم التي تطبق المعارف العلمية في أحد المجالات التطبيقية: علم الأدوية، صناعة الآلات والأجهزة الطبية، هندسة وراثية، هندسة معمارية، هندسة مدنية، هندسة زراعية، هندسة كهربائية ... إلخ.

العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية:

العلوم الطبيعية هي العلوم المادية غير البشرية، وتشمل الفلك والفيزياء والكيمياء والأحياء والجيولوجيا والبيئة والبحار والمحيطات. أما العلوم الاجتماعية فهي العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتاريخية والجغرافية والقانونية.

الفصل الثاني

العلوم الاقتصادية

هل الاقتصاد علم؟

يرى بعض الاقتصاديين الغربيين أن الاقتصاد أمل علم وليس علمًا، وهم يقصدون مقارنته بالعلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية المخبرية التي تقوم على اليقين. غير أن علماء المسلمين قد ألحقوا الظن باليقين، وبهذا يمكن اعتبار المعارف الاجتماعية علومًا، ولو كانت ظنيّة. وإذا قلنا إن الاقتصاد ليس علمًا، فمعنى ذلك أنه لا يوجد علم اقتصاد إسلامي ولا غير إسلامي.

كتب محمد باقر الصدر أن الاقتصاد الإسلامي ليس علمًا، لكن لعله يقصد شيئاً آخر، وهو ما ذكره هو نفسه من أن: «علم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية إلا إذا تجسّد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع»⁽¹⁾.

(1) الصدر، اقتصادنا، ص 290 و 294.

هل علم الاقتصاد أخلاقي أم محايد؟

علماء الاقتصاد الغربيون مختلفون في أمر الاقتصاد، فمنهم من يقول إن علم الاقتصاد محايد لا علاقة له بالقيم والأخلاق والديانات، مثل: مارشال، وباريتو، وروبنز، وسامويلسون، وفريدمان. ومنهم من يعترف بأن علم الاقتصاد تدخله القيم أو تتسرب إليه، بطريقة أو بأخرى، مثل: بنتام، وبول ستريتن، وستيوارت ميل، وكينز الأب، وليون فالراس، وفرانسوا بيرو، وموريس آليه، وجاك آتالي.

فإذا اخترنا الرأي الثاني كان معنى ذلك أن هناك علم اقتصاد إسلامياً. وليس معنى ذلك أنه يختلف كلياً مع علم الاقتصاد الوضعي، بل يمكن أن يتفق معه في المقولات الوصفية، وهي كثيرة، ويختلف معه في المقولات القيمية، وهي قليلة.

ولئن كان ثمة اختلاف في دخول القيم إلى علم الاقتصاد، إلا أنه ليس ثمة اختلاف في دخولها في النظام الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية، والاقتصاد المعياري.

إن إضفاء صفة العلمية على فرع من فروع المعرفة لا يعني تحسیناً، ونزعها لا يعني تقييحاً، بل يعني أن العلم يخضع إلى طرائق ومناهج لا تخضع لها

القيم. وقد يكون هناك شيء من التحسين، من حيث إن العلم قطع، والمعارف الأخرى دونه درجةً في ذلك، من حيث هي ظنيّة.

القيم بين الإظهار والإخفاء:

هناك اقتصاديون يرفضون القيم في الاقتصاد، وآخرون يُخفونها، وبعضهم يُظهرونها! فما هي أسباب هذا الرفض، أو الإخفاء، أو الإظهار؟ إن الذين يرفضون القيم، ويستبعدونها من ساحة العلم، إنما يطمحون إلى أن يكون الاقتصاد علمًا، أدنى ما يكون إلى العلوم الطبيعية (كالفيزياء) والدقيقة (كالرياضيات)، ويرون أن العلم لا يختلف فيه الأنظار، أو يختلف فيه قليلاً، بخلاف القيم التي تختلف فيها الأنظار اختلافاً كثيراً!

وأما إظهار القيم فسببه الرغبة في التمييز بين العلوم والقيم، من حيث إن القيم تفضيلاتٌ شخصية، والعلوم أمور موضوعية خاضعة لمناهج أو طرائق صارمة.

كذلك عند الاقتصاديين المسلمين، هناك رغبة في إثبات أن هناك اقتصاداً إسلامياً مثلما أن هناك اقتصاداً رأسمالياً، واقتصاداً اشتراكياً.

وأما إخفاء القيم فقد يكون سببه الرغبة في التخلص من التعرّض لمسائل تثير الخلاف، أو الجدل البيزنطي، أو العداء للنظام الاقتصادي، لأنه قد يكشف عوراته وسوءاته. وقد يطول الخلاف فيها ويشتدّ، ويحصل اليأس والقنوط من الحلّ والوفاق. وقد يكون السبب في إخفاء القيم، وتهريبها تحت عباءة العلم، مسايرة الاتجاه السائد في أن الاقتصاد علم، مع عدم التضحية بالقيم. فهناك اقتصاديون غربيون مؤمنون بالمسيحية، وملتزمون بها، ولكنهم يحرصون أشد الحرص على ألا يتعرضوا لذكر ديانتهم، في تحليلاتهم العلمية، ويعدّون هذا نقصاً وعبثاً وإدلالاً (بالدال المهملة) ونفاقاً!